



کتابخانه
مجلس شورای
ایران
۳۱۶۰



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح مراح اللؤلؤ

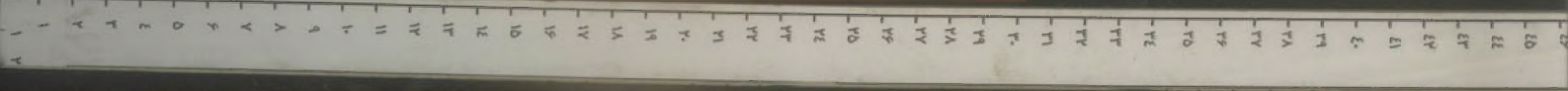
مؤلف شیخ الاسلام احمد رضا بن علی

مترجم

شماره قفسه ۳۱۶

۲۱۷۰۰

۳۱۶
۲۱۷۰۰



شرح در دروس

۱۳۷۷

۳۱۶

۲۱۷۰۰

۳۱۶
 ۲۱۰۷۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح معارج البروج	شماره ثبت کتاب
مؤلف شمس الدین احمد معروف به رکنقر	۲۱۰۷۰۰
مترجم	
شماره قفسه ۳۱۶	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح معارج البروج	شماره ثبت کتاب
مؤلف شمس الدین احمد معروف به رکنقر	۲۱۰۷۰۰
موضوع	
شماره اختصاصی (۳۱۶) از کتب اهدائی حکیم زاده	

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مقرر القلوب مقرر قلوبنا خور رضاك و صل على من اوفى
 جوابك الحكم بين انبيائك و عليهم السلام المعروف و انما ههنا عن الفكر
 من ادراكه و ازواجه و آخاؤه و علم المتقين بهم في مصارهم و هم و هو
 درهم و بنا لا توأخرا بالقرطاة الماضية و سدد امورنا في الحال و
 التيقان و احفظنا من الاعتلال و الاختلال في الاقوال و الافعال
 و ازرقنا صحاح النيات في ابواب الخير **قال المصنف** رحمه الله
 عليه بالحديث المشهور و الخ المأثور و اقتداء بالكتاب الكريم ليستبر
 أنه الحق الكريم و تخصيص كتابه اول القرنين بل ذكره باجماع العلماء
 كقولهم لا ينزل بغير تحقيق الخ و البرد و لما هو في التشفيق
 في العلم المشافه في الحق عن كتب الصلوة على النبي عليه الصلاة و السلام
 لان المقصود به التنبية على ان المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان
 المصنف لا يصف احد الا بما يشتمل اليه من الدين و اما كون المصنف
 من المصنفات الاصلية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف
 ثم اظهر عبودية و احتياجه في بدء امره فقال حال العبد المقتد
 الذي في الاحتياج الكثير و اختار هذا اللفظ بتركها و رد في كلامه
 الله تعالى حيث قال و انتم الفقراء و يتبين ما صدر عن صدر النبوة
 حيث قال الفقير في و قول الله الودود اي المحبوب و هو
 المناسب للافتقار الى الله تعالى بالافتقار و اختار صيغة الماضي

حيث

مادی خالص

بسم الله الرحمن الرحيم

حيث قال قال المحقق المفسر لفرقة تاج الحكايت عن المحكي في
الواقع وان كانت متقدمة في الذكر كقدّم المعامل على المعقول والما
لم يقل قلت هضمي النفس وليكن التوضيف واجراء الاسم
عليه واختار الفرع على الاصل لانه الزيادة احتياجه ذكر اسم
واسم ابو بكيله يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوابا ش
يمور لا يام وكرو لا اعوام فيتحذف ظهره ليدلهم فحفظه على المقتضى
مخطفين فقال احمد بن علي بن معوية ثم عاء لقب ولوالديه
بالفعلين والاحسان كما هو الاوثيق باهل الايمان فقال غفر الله
لوالديه واحسن اليهما اى والديه والياء الى المأمومة مائة
اولا وموخر ثانيا رعاية للجميع ثم حرف على العلم الذي وقع التا
ليف فيه فقال محمدا طبّا خطاب العالم اعلم ان الحق اصيل وهذا علم
التفريق مع انما علمنا العلم ^{بما هو} يعرف به احوال ائمة الحكماء التي ليست
بأعراب كونه اجف وموافقا للتي ^{بما هو} أصلا وفي قولنا العلم اى علمها
تسمية لذلك باسم الاول شبهة باللام من حيث الاول لا يمكن ان الامة تملك
الا ولا كذلك شبهة العلم بذكر التمييز والالعلوم وقولها ولما احتج
في صدر السماع ما ذابوا بائيت بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال او
أحوال الحكماء من حيث الاعراب والبناء ابوعباى مفضل العلوم شبهة بالاب من
حيث الالعلمة فكأن الاب يفضل الاول لا كذلك فيصلي الالعلمة التي اح
غنية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه يعلم العلوم

فلا يزال عطف
الجنة على المؤمنين

ع- اعلم خطاب عام
لكن يسمع ويقرأ
في سنة

و احفظ اطلاق العلوم
على الاطلاق الدالة
عليها ٤٤

هذا الشريف بالخرد
امامنا في الدين
تعالى الله عما يشركون

فصل في مراعاتها اللسان
والخط في المقال

اصلاح مشورے

فيه اى في القصة كقصة الموعوظ ما اى مقلد فان الاستعارة المستعملة في
اى محلا اخذ الازواج بين جميع رواج بعن النفس وقوله وهو اى ذلك الكتاب
ببدا وقوله القصبى خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومرعاة لمراعاة النظر
حال من في البشدة ونوقله جناح النجا اى العوز المطلوب قدم عليه
السجع واجلده اعنى البشدة والجناح اى من كان باسعاد النجا والجلد لكون
كل منهما سببا للنجا وازافة الى النجا من قبيل اضافة التسمية الى المستب
والقصبى القصبى بمعنىان مصرحة اذ الملوحة معنا الحقيقى بل مكنته
تشبيهه بالطير فطلب النجا وانشأت النجا لى قرينتها والجناح مع كونه
استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للكسبة اذ لا يجب ان يكون قرينة المكينة
استعارة تخيلية بل قد يكون تحقيقية كما يفرهم من كلام صاحب الكاش
فى تفسير قوله تعالى يقضون عقرته وفي استعارة الجناح غير فائدة بها
العامه تجنيس قلب البعض بالنجا وقوله رواج اى كفى وحل اى او
سج عطف على قوله جناح النجا وسعة الكفى كناية عن الشمول والاخاطة
وعدم فوت شئ منه مثل طول النزاع وبسط الباع اى هذا الكتاب القيمة
مثل الكفا لواسع اذ جعل وسيلة لآخرة العلوم واحاطة بلا يفوت شئ
منها كما ان اذ الكلف الواسع يحيط به المحيط به غنى بسببه والواو وفي
معدته اى ذهن القصبى استعارة المعية للذهن لكون كل منهما محلة
للغذاء فان الذهن محل غذاء الازواج كما ان المعدة محل غذاء الاشياء
العطيف والجار والمجرور متعلق براج فى قوله حين راج اى حصل هذا الكتاب
وهو الجواب

[illegible]

أصلها ما
داريو
عازنه

ف

اصْلُ يَوْصُحْ
اصْلُ اسْتَقْوِ
اصْلُ تَقْوِ

علم فلسفة علم يقينية عرفها اذ لا يقاوم معارف التعليل فيحصل المطلوب
انه يحتاج الى شرطين بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصله ثم شرع
في تعداد تلك الابواب فقال المقيح والمضاعف والمهوز والمثال والافوف
في الناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من يقوم مفهوما بها و
يستطلع عليها ثم شاء انه تعالى في تصاعيف مبا جيشه وايك ان الصراف
يحتاج في معرفة الاوزان الى السبعة ابواب كلكي يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق
ايها اخرج تسعة اشياء من كل واحد مصدر راما بواحدة اوتيد ونايكلك
الاشياء التسعة المشتقة منه من الماضي والمستقبل والامر والنهي واسماء
الفاعل والمفعول والكان والزمان والآلة واذا كان التمراف يحتاج الى
الانواع السبعة فكسرة الى الكسرة وجعلت تحتها على سبعة ابواب
كل باب منها بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لبيان كل واحد
ان يقول على ثمانية ابواب احدا بل الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيئات
المفردات الخاتمة بمعرفة نسب بعضها الى بعضها بالاضافة والفعية حتى قال
بعضهم الاشتقاق جزء من القرف بلا شبهة وان كان الحق ان الله ليس بجزء
حقيقية بل يدوم علم على حدة ولا يسكن ابواب العرف سبعة او ارجى في تلك
الابواب ولم يجعل بابا على حدة وذكر في الاول ايل اول تلك الابواب اشارة
ما ذكرنا **الاول باب الاقل** من تلك الابواب الكسرة عليها الكسرة
في بيان البناء القوي فلما كان المقصود ارجاع البحث عن احوال
الابنية وكان ابنية القوي تحت التقدير لا ما عمن التغيرات

و احتاج

و احتاج الى تفصيل حروفه ليكن كونه وزنا للتحركات بالحوركات المختلفة
من نحو ضرب وعلم وحمل اذ لو قال فعل لاصح كونه وزنا للعلم وحسن وزنه
في الرباعي لأم ثانيا نحو فعلنا وزنا جعفا ولأم ثالثا في الخ اسى نحو
فعلنا وزنا بحم تحميش وانما تليده اللام دون غير لان الزيادة باللام
او اقل الا ان يزاد من جنس الآخر لا يخرج من تعريف الصحيح وما يتعلق
به ينسج في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اى
مقوونا ومقوونا الذى هو القرب بمصدر في اصطلاحنا يقتضيه الفنى اى في
مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني بئلا من التثنية الشبهة المذكورة
اما خبره خا وقال من القرب وهو اى المصدر المصطلح كقرب اصل
للفعل المصطلح كقرب معروفة بمعرفة ومجوزة في قوله تعالى ان صيغة
المعروف والمجهول من المصدر متحدة كقوله بصيغة الفعل اذ اقليل ضرب
فذا يعلم ان المصدر معلوم واذا اقليل ضرب فذا يعلم ان المصدر مجهول
واذا ميزك الفعل علم بالقارئ في جنس الاشتقاق لا في جنس آخر
العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى
البحرين من المرفعين وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل في الاشتقاق
لان مفهوم اى معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اى معنى ذلك
مفهوم من حيث الوضع متقد وكل واما نحو تسمي بالعبدى فليس بحسب
له لانه اى دلالة الفعل بحسب الوضع علم الحذر والزمان اى زمان ذلك
الحذر من الازمنة الثلاثة والواحد قبل المتقد والآخر ان ما يدل على الحذر

الواحد اخرج المصدر ايضا يكون ما قبله على المتعدي اعني الفعل وفيه
 نظرا لا يكون ان يكون المصدر باعتبار مقدر متقدما واعتبار وضعه
 متأخرا واذا كان المصدر اصلا للفعل في الاشتقاق يكون اصلا ايضا
 لمشتقاتها اي مشتقات الافعال من افعال الفاعل والمفعول وغيرهما
 من حيث تعلقيها به وان لم يكن تلك الفعلة موجودة في الوجود ونقول المصدر
 المصدر اخرج من المصدر اسم تصدق تعريف عليه والاسم مستغن
 عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة التي هي الغرض من وضع الالفاظ لان
 التركيب بين الاثنين يفيد والفعل محتاج اليه الى الاسم لان التركيب بين الاثنين
 بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصلا للمحتاج وفيه ايضا نظرا
 لان الالفاظ في الافادة عند التركيب تستلزم التقدم في الوضع والكلام
 فيه ونقول ايضا اي كالمشتقين الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر
 في الاشتقاق ان يقال لا اي يطلق عليه اسم تصدق عليه الاسم الذي هو المصدر
 كقرب المصدر اي هذا الاسم لان هذه الاشياء الستة المذكورة تصدق
 اي عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فرب مثلا وانما
 سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء الثانية وفيه
 ايضا نظرا لان بابا لما مفتوح فلم يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا
 معناه المصدر ويكون بمعنى الصاد كما لم يزل يجرى الجارية ويكون بمعنى
 مصدر وكقرب الامير ومع هذا الاحتمال لا حاجة للبصريين فيه واتجه القوي
 لهم ان يقولوا كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل موزنا

درة من الغرض من الصوغ كاليت من السباح والما يترو من القصة ويكاد
 حال الفعل في معنى المصدر موزنا واما الازمنة التي هي من الغرض من وضع
 فعل الفعل لا كان يحصل في قوله لا يدر ضربا نسبة الضرب الى زيد للتميم
 طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر في وضعوا الفعل الدال على جوهريه في
 على المصدر اي الحديث ويؤيد على الزمان وما وقع ذكر الاشتقاق عليه
 قيد في الحكم باصالة المصدر والفعل واشياء اخرى التي هو المقصود الاصل
 من الكلام في هذا المقام وكان المراد منه في محل النزاع في بعضها متعديا
 اولاً وقسمها الى اقسام ثانيا وبين ما يؤول اليه منه في محل النزاع في الثالث
 ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها بغير دليل احد المتخالفين ولم يباذي
 البراءة في ذلك بل حكم بكونه غير مقصود اصلها شيئا الى ان قدما
 على فكره منبذ الآخر وادلتها بشارة الى حقيقة منبذ الآخر الغني الاول كماله
 عليه باقوله اشتقاق تسعة اشياء من عمل مصدر في سببته عليه ايضا بقوله
 الافعال تشتق من المصدر فكان جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد
 جميع ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه استخرج خلافا فيذكر الاشتقاق في اللغة اخذ شق
 الشيء فهو متعدي وفي الاصطلاح يجوز ان يأتى باعتبار العلم وتارة بحسب العمل
 فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم بالشيء فاحتجنا
 الى خبره بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار
 العمل اما تعريفه باعتبار العلم فيوان تاء خرفن اللفظ ما يناسب في الترتيب
 فتجعله دالة على معنى يناسب معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان نجد

المعرف بيان

ايضا في سبب وسر جان ادلا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ وفي خبره ضرب وضرب
 وجذب وجذب ونحوه ونحوه لان التناسب اعظم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك
 ان بين الاثنين وبين الاوسطين وبين الآخرين مناسبتا كما سذكرنا مثله
 انما نعلم انما قلنا في الغاية اللفظية ولو تقدر اليدخل فيه نحو الطلب والطلب
 فان حركة آخر الفعل انشائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة
 لثباتها وبناء الكلمة على ما وان كان اصلا السكون الا انه لم يتصل على الامر
 في حال الوقوف والثانية عارضة لا اعتد لها لانها ثابتة عند عدم العلم
 وتحقق اسمها الاسم كما في غير حال الوقوف ايضا وبهذا السقط ما قيل
 ان عنيته بالحركة الشخصية من الوقوف وغيره سلمنا انما عنيته في الاسم
 ولكن لم قلنا ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة
 معينة بل في مطلق الحركة وان عنيته بمطلق الحركة معناه عدم اللزوم
 ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقييد فقال وهو اي الاشتقاق المعقود
 ثلثة انواع احدها اشتقاق صفي وهو علم ان يكون بينهما اي بين اللفظين
 تناسب اي توافق في الروف والترتيب اي ترتيب تلك الروف وفي المعنى
 ايضا نحو اشتقاق ضرب ما ضيا من قرب مصدر وثانيها اشتقاق كبير
 وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان
 مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جذ من الجذب وبما متوافقان في المعنى
 او مع المناسبة فيه دون الموافقة نحو علم من الثلب والاقح الاخلال سمي
 بالمحاطة والاكلاخلال بالعرض فربما متاسبان في المعنى وثالثها اشتقاق

انما اي علمك على ان يكون افعال القليل لا بمعنى الصادقة بين اللفظين مفعول
 ثان للتعريف ومفعول الاطلاق تناسبا وبما عمن الموافقة في اللفظ اي في
 تركيب حروف الاصوات فان حروف الزيادة كما في الاستعمال والاشتقاق لا عبرة
 بها احترز به عن نحو قولهم وجلس والمعين واحترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق
 وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لاني نوع الثلثة
 وقدم التناسب في اللفظ لان الاخر المعبر عن الاشتقاق باعتبار العمل الذي
 هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم لما تحققت في اللفظ والتناسب على ذلك
 اهم تقدم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسام الى اقسامها هو باعتبار
 اللفظ والما يتبعه في الترتيب التناسب المعنوي اي انه معتبر فيه على ما سنبين
 ان شاء الله تعالى ومن تقدم التناسب في المعنى كما لم يداني نظر الى ان هذه الازمنة
 انما هو المعنى في الوجود لاننا ننظر المصنف اسب للفق والما صل من تعريف العلم
 بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق يكون تجريدين
 اللفظين تناسب في التركيب والمعنى فترفع اذ تدارك احدهما الى الآخر واخره
 من فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى ان لا بد بين
 المشتق والمشتق من من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة
 من جوه ولو تقدر اتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب تقتضي ذلك
 فيكون نحو المقتل مصدر او القتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ونحوه ايضا نحو
 ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك
 يجرى نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في اللفظ ونحوه

في غير ذلك المفعول سبيل القطع بل غاية أن يحذف التعدي في غير ما يحتمل أن
يكون لفظ المصدر مستعمل في معنى المصدر ويرى في زاحق قايما محتملا لا
يكون مستعمل في غير مستعمل في معناها الحقيقية الذي هو محتمل المصدر ومع
أن الحقيقة صير والجامع زاحق فلا وجه للكوفين على أن تشبيه كون المفعول
المصدر بمعنى المصدر وبكون المشتبه به المشتبه به والمركب بمعنى المركب
تشبيها في جامع إذا اشتبه والركوب مستعملان فيمكن أن يقع المفعول على
والركوب ولا يشوب والمركوب لئلا لا المشتبه على المشتوب وبكون
على المركب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراعى
المصدر ويرى أن لا يفتقر إلى المصدر على المصدر ويرى أن المصدر يراد به
تكلفوا الوقوف على الاستدلال على اتصال الفعل أن المصدر مفعول بمعنى
المصدر أي المصدر نحو قدس مقعدا حسنا أي قعودا والمصدر
الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى
العدل ولتدلو أيضا على الفعل في المصدر نحو قدس قعودا أو العا
قبول قبل المفعول وهو مفعول لانه قبل بمعنى أن الأصل في وقت العمل
أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول والنزاع في أن وضع غير متقدم
على وضع الفعل فأي أحد المتقدمين من الاثنين وأيضا يتقضى نحو
ضربت زيداً أو زيد ولم يضربني

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

إذ لو كان حجة في هذا الباب أو الدواعي أو الفاء فإن كانت الألف فاقطعها
زيادة أخرى أو لا فإن لم يكن فالفاء أو المضموم وذلك نحو فأما فأما
وذلك نحو فأما أو المضموم وذلك نحو فأما وإن كانت معها زيادة أخرى
فتلك الزيادة إما التاء فقط أو التاء فإن كانت الفاء فقط فالفاء أو المضموم
وذلك نحو فأما أو مكسور وذلك نحو فأما أو مضموم كغاية ولم يذكره
بجمله لقلته وإن كانت التاء والياء والفاء مفتوحة لا غية بالاستعارة نحو فأما
هية ولم يذكره لقلته وهذا إذا كانت المتة الألف وإن كانت الواو أو قاطعة
زيادة أخرى فأما إن لم يكن فالفاء أو المضموم وذلك نحو فأما أو مفتوحة
وذلك نحو فأما أو مضموم لقلته حتى لم يسمع لثان ولم يجر معجم
مكسور الفاء فأما الانتقال من الكسرة إلى الفتحة وإن كانت معها زيادة فتلك
الزيادة هي التاء بالاستعارة ولم يجر منه المضموم الفاء كصوبته وإن كانت
المتة الياء فلم يجر مما يقتضي القيمة المضمومة الفاء من غير زيادة شيء آخر
وذلك لخفيفه وإنما فأما نحو صوبته مع أن المناسب كسر مع وجوده إذ هو
مما فيه المتة وانظر الفقرة بالنسبة المتقدم ونظرنا أنه مع زيادة أخرى
ولما صدر أن لو حيف مناسبة لدخول من جرته عدم الزيادة على المتة وإن
الصوبية مناسبة لمن حيث أن المتة أو ورج جيف بالكسرة بالنسبة
إلى صوبية فقدم وإن كان فيه من زائدة ولا يكون المضمومة باحتمال الاستعارة
فأما مع زيادة شيء آخر أو لا وعلى الياء فالعين إما مفتوحة أو مكسور نحو
مدخل أو مرجع على الشذوذ أو المضموم العين منه نحو كرم ومعوث

فنادوا ولذا لم يذكر حتى جعلها الفاعل تحعين لكرمة ومعونة استعين على
 في خبر المتعدي الى المصدر على هذا الوزن وعلم الاول فنكروا والواو هي المتأخر
 الحكم المتعدي والعين اما مفتوحة نحو معاودة او مكسورة وذكر نحو مخافة وهو
 شاذ وانما ذكر المصدر الميمي نحو غلب الميمي مع ان الاول قياسي في التسمية على
 ينظر ان السمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف وان كان قياسيا في نفسه
 في المقصود بيان اختلاف ابنة معاصروا المجركا ابنة اليه مع ان لم يترك
المشتق على انه مثل حيث ذكره بقده ولم يخلط به ويجوز المصدر على وزن
اسم الفاعل والمفعول الا ان مجيئه على وزن اسم الفاعل في قولهم مخيف
على وزن اسم المفعول فالاقل نحو مخيف قياسا وقوله ولا خاف قياسا في
 في قولهم اي خوجا وقوله كف بالتاء ورس من اسماء كاهن اي كافية ومنه
اقصير فاضلة اي اقصنا لا وعافاء انتعافية اي معافاة وعنيب فلان
 مكان ابنة انتعاف وقوله تعاقل من تعاقل من باقية اي من بقاء وقوله
تعاقل ليس لوقعتها كاذبة اي كذب والدلالة اي الدلال بمعنى الفقه والتدليل
نحو قوله تعاقل اي المفقون اي الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا
 كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دع اي ميسوده والى معشورة
اي الى يترى والاعسر والمرقوع والموضوع والمعقول والمجمل وبمعنى
الرفع والوضع والعقل والخلاف ومنه المكره وهو المضد وقه و
والمخلوق اي الكرامة والمصدق والمخلق واعلم استعمال وزن اسم
الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك فيما فيه حقيقة كما يفهم

تاجیاری
اصل
قواما وار
طرفه وایتی اولی
سابق
مسور واد
بای قید
زیرا وسط
دی طرفه وایتی

من غير ذلك لان قليل بعد الفتح ولا ينبغي يعرف لظهور النعم كذا ^{استعمال}
 ايضا وان كان ركن وانى ياتي بفتح الما في المضارع فيهما من غير فتح
 هذا الفتح وقوله في البقاء المتداخلة والشواذ نشر على ترتيب يعنى ان ركن
 يفتح العين في الماضي وفتحها في الغابر وكن يركن بكسر الهمزة وفتح
 الغنة فاخذ الما في الماضي والاولى والمضارع من الثانية فقبل ركن يركن بالفتح فيها
 لان من باب يفتح فلا نقض وعند الفتح يركن يركن من الشواذ ان
 اى ياتي من الشواذ الثانية عن الواضع في حكم المستثناة فكان قال
 القليل كذا الثاني بهذا الصور فلا نقض واستاقى يعنى فنى بغير وقوله
 بفتح عين الماضي والمضارع في الكلام من غير حرف الما فغاء قبله فنى وقد
 قرأوا فأتى من الكسرة الى الفتح يعنى ان الاصل فيها كسر العين في الماضي
 فقبله الكسرة فتح لان من الفعين عند ح ان يقلبوا الكسرة الى قبل الياء فتح
 ثم قلبوا الياء الفال التي في باب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اخذ
 المكات وانعدام كثرة الاستعمال لان لا يجى الامن الطابع اى الفعال الطبيعة
 اى الفردية التي جعل الفاعل عليها امن غير اختياره كالطن والكرم والامن
 النفوة اى الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختص
 والمضارع من حركة لا تحصل الا بالزوم احدى الشفتين الاخرى وانضمها ما بها
 اعنى الضم رعاية للتغلب بين الفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل
 في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلة الاشتغال فيه اشارة الى ان قلته
 استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الغياب ولا بشرط من الشروط وقد جاء

فعل بفعل بضم العين في الماضي فتح في الغابر على لغة من قال كان يتكلم
اصلا كونه تكلم بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذ والقيل بفتح
تلك بكسر الكاف في الماضي في بيان علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي و
في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بفتحها يعني كما ان فضل يفضل ودمت
تدوم شاذان والقيل يفضل يفضل من يد نصرته ودمت تدوم
من يد حبس كذلك تكاد شاذ قال الزمخشري ثلثتا من المتداخلة
فكان المصنف لم يذكر بفتح تكاد بالضم فيهما ويفضل يفضل بالكسر
والفتح في الغابر ودمت تدام بالكسر الماضي والفتح المضارع في كل شذوذا
واعلم ان بعضهم قدّم الرابعي الجرد على المشتبات نظر الى ان الثنائي في الجرد
والرابعي الجرد اصلان في معنى مناسبة الاصل بينهما فلم يفصل بينهما
والمصنف قدّم من شعبة الثلاثي الجرد على الرابعي الجرد رعاية لمنااسبة الا
صالة والفرعية بينهما فقال وان شاعش شعبة الثلاثي الى المتفرقة عليه
اقاب زيادة و احد او اثنين او في ولم يزد الزيادة على الثلثة لثلاثة
ليزيد زيادة الزائد على الاصل قدّم ما يزيد في حرف واحد على ما يزيد في حرفين وعلى
ما يزيد في ثلاثة احرف رعاية للتخفيف الطبع فايند في حرف واحد وثلاثة ابواب
وذكر نحو اكرم الجار بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسر في المصدر
فما قبله وبين الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدّم لان الزيادة
في الاول نحو قطع تقطعا بتضعيف العين قبل الزائد هو الاول لان الحكم
بزيادة الساكن اولا وقبل الثانية لان الزيادة بالآخر انسب وسبويه

ط
 اوله من هو و هو
 اوله من فعل
 ما فيه لم يك
 اوله من فعل
 اوله من فعل
 غنيو الجمل
 زيادة تخفيف
 حزن من تخفيف
 عن
 السكة الذر
 حرك بالكر
 وتارة يكون له
 خاله في سن ف
 مكاة بالكل

فان للامراء عن تولى الحركات الاربعين اقل الامر وبهذا باب الاضياع في قدر لا يند
وتحسر وكذا يذنب من اجرة المعنى ونحو اجرة امرار زيادة الهمزة في قوله
ورقة من جنس الاقم في الاخر ايضا وبهذا باب الافعال وانما ذكر في القسم
الذي في زيد في ثلثة ارفع وان الزيادة فيه حرفان المناسبة اجارة والي الحجة
والمعنى ونكر الالام به هو محقق من من ولهذا قال اصلهما اس اصل اجارة
واجرة اجارة واجرة فادعيتا الى الحرفان المتجانستان اعني الراءتين بعد
سلب حركة اقلير ما في تنكير الصنفين الجنسية ويدل عليه ان اصلهما
اجارة واجرة فكيف لا ادغام على رجع في صاحب الفتحة وهو الظاهر من كلام
المصنف ايضا رعوى وهو ناقص من باب افعال فانه لو كان اصلهما اجارة
واجرة من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال رعوى لانه من بابهما فلما قيل
الرعوى بلا ادغام لم يذنب منه على ان اصلهما اجارة واجرة وفائدة كون
اصلهما بالفتح نظرية في تقطيع الشعر واذا وقعافيه وبهذا الدليل مخصوص
بما اجرة او ما اجارة في كيعلم بالماضي عليه لانه منقوض اجارة وايضا
يدل عليه وجود النظائر وهي فعول وافعولع وافعلل رعوى لوجوب
الاصلة اجارة رعوى لانه لا ادغام ينسب المناسبة بينه وبين نظائر رعوى
ما لوجوبه من مدغم من الاصل ويجوز ان لا يوجد بان يقال اى على ان اصلها
اجارة واجرة رعوى ما قبل الآخر لاجل اخواته بدليل فتح ما قبل الآخر فيما
لم يدغم فيه نحو رعوى ويجال مع رعوى حال ما قبل الآخر المضارع على الخبر
على الاخوات فيكون قوله فادعيتا الجنسية وقوله لا يدغم الاعداد الجنسية

ويستعمل الالف في المضافة والواو في القليلين وقد كتبت الالف بعد الالف
يسن واول جمع ومن واو الوصل مثل يدعون ولم يدعوا في الجمع من الالف
للباينة عنده في الالف وكتبت في غير قطرة اللين وجاء في هذا قول الجوهري
في بيان الجمع في هذا من قوله ان لم يجمع لم يجمع في الالف الواو في الجمع
وجئت بقول الشاعر على الخطيب وبيان لم يجمع ومعهذا حال من فيه حيث لم يجمع
اي كان له في الجمع اعتدلت منه ولم يدع الى لم يترك الجمع الالف قد عرفت في الواو
فوق جعلت التاء علامة للواو في حيث وقابين المذكور في المؤنث كما جعلت
علامته في حيث خبارة الا انهم خصوا المؤنث بلام والتاكيد بالفعل بقاد
لا يبينها في الفعل انما يحسب المعنى كما عرفت لان التاء من الالف السكون
التي ادخلت في الواو والمؤنث ايضا كالسنة ثاني في التاني مصدر
من المعنى الفعل الى الخلقية لان الله خلق آدم ولا ثم خلق حواء
عليها السلام والقلوة والسلا من ضليو من اضلاعها قال الله تعالى
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها فانساب التاء للمؤنث ولو جعل
زيادة العلامة المذكور في الفرق ايضا الا انهم رجعوا من نسبة الفرعية
بين الرابطة والمؤنث وهذه التاء الالف فكتبت بصور الالف في آخر حركات
المضمرات واسكنت الباء اي اللام في مثل ضرب من بفتح النون وحررت وكانت
التاء اي اذا اتصل بالفعل ضمير فروع متحركة في الظلالي المجرور وانما اولو وما
لبن اساطير الى ان حركه فكر الضمير وقد يكون في الضرورة مخوضت لالهم ان
شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية مخوضين فانه لا ضرورة في حركه فلو قيل

[illegible][illegible][illegible]

فان الهم فيقول بانه لا يمتنع ان يكون علما خارجا متعلقا بغيره كشيء خارجا
بالاعتناء به ووقوع الواو في الطرف وقيل غير ذلك لا اعتناء به بل هو وان
شأنه في شيء آخر بل غالب الفاعل كالحج وهو يبقى الهم معنوا ما حال قبله حقة
ارادة ان لا يمتنع ما لم يمتنع له وجهه غلظا له وضربه واعلم انهم لما ارادوا ان يمتنع
التعلق بالاعتناء به الضم للضمور بضمير من الوقوع المفصل للضمير
عند ما هو مقتضى وضع الضمير لحد فاعلم ان الواو والياء من هو ومن انما
يشترط فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهماء متحركا او ساكنا فان ساكنا فالجواز
على حذف الواو وسواها ان الساكن في ثلثين كعليه او غلبه كس لان الهماء في ثلثين
على ان التعليل ساكن وان كثير فبالتواو والياء المقولبة تمت فوعليهم في ثلثين
فكانه نظر الى وجود الهماء وان كان متحركا كبيت الواو والياء المقولبة منه نحو
يبري ولهم وضربه وغلظا له وان الواو في حكم المعدوم بسبب الساكن لان
الحرف الزاين ساكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر الاسم واو او الراء او غلبه
ذو ساكن من الاصله اما عدم شوتهما في الحد فاعلم ان علما ساكنا ما قبل
الهماء فيه وهو عقير وكلاهما يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع
ابقاء همز الراء وكسرتا نحو غلظا له حملا على الساكن فقول وتحدوا
يتناول بشيء آخر اما اختاره الى مذنب المبرورة الساكن الى الغني عقير
وكلاهما في الحركة او المروية لحد من التلطف في الكلام والواو الغائبة في الحديث
فليكون من شائع الحركة التحسين للفظ بعد حذف الواو ولعل الحركة كسرة واما
ارادة لحد من الحذف فاما سيق الكلام وبكسر الراء بعد حذف الواو من

اُذْكُرْ

إذا كان ما قبله أي الياء فاستقر في زيادة سكونه حتى لا يجر من الراء من الكسرة الحقيقية
أو تنقل من النقص الحقيقية ويروى في الراء بالوجه الأول من غير غم في ما كان ما
قبله محسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء سكتا وعليه ولديه والتشابه وما مضى الاء
وما شابه وعليه أنه علة على ضم في رواية جعفر فلهذا علة في انحصار الجاز
بما هو يقول ضم الراء على الاصل وان كان قبله ياء أو كسرة مخبرينو والياء وما
صنفه الواو يجر من الضمة على من باب الجر وروى يقول على ضم الراء فيه في النسخ على ضم
وجعل ياء هي الفاء فيضم نافع ان الاصل ما به مذهب البصريين ان يقال في بيان
في ضم كسرة ما قبله فتحذف اللام اذا تعاقبت شي آخر نحو با حية لا تبين الواو نش
بالمذكور لان الضمة المذكور ان الواو الاء أو الكسرة قلب واوية لان الراء حرف خفي
شعر ان حجة جصين وكان الواو والسكتة وليت الكسرة والياء
فقلب ياء كسرة الاء لاجل الياء بعد فاقول بقلب ياء هي الفاء للتبين الثنية
بالمذكور في منزله وجعل غير الياء ايضا طرفا للياء كقولها كما يجعل الياء
النظر حقيقة وحكم الكسرة ما قبله الفاء للثنية في غلام ويقال يا غلام
وفي نحو يا اودية وغيره السلوب في ابدية حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء
فيه متطرفة وحكم ويجعل الياء معي في التفتية اى تشبيه ويجعل كسرة الاء
ضم اشارة اليهم كمن في خرجنا مع لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع التفتية
على الياء الضعيف مع ضعفه اى مع ضعف الياء وعدم عوض القوة لها
بالسكن ما قبله كطير وخصت اليه اشارة لذكره في عدة مواضع لان
اصلهم كما ترون ان الاصله ضربين ضربين وتاخر نوعا من تلك الانواع

ضاربہ

[illegible][illegible]

۴۰ و دو بابی بیست و یکم

فقط مستحيل في العلم كمن الباعث في منه ضربا في غيره ظاهر لا بارز اعلم ان علم
تجربته واما ان عدم الاراد ليس هو ضروريا اسناد الحكم الى دليل آخر فمما
وجد فيه دليل اخر وان كان عدم الاراد شاملا للحكم فقال والثاء في منه ضربا
فانما يدل على ان فاعله موقوف على غايته والياء في منه ضربا فانما تدل على ان
فاعله موقوف على غايته مع عدم علامة التشبيه والطبعين والثاء في منه ضربا
او ان تشبه غايته او مخاطبه فانما تدل على ان الفاعل موقوف على غايته او
موقوف على مخاطبه بحسب القولين مع عدم علامة التشبيه والطبعين والربط
في منه ضربا فانما تدل على ان الفاعل على حكمه ومنه والنون في منه ضربا
فانما تدل على ان الفاعل على حكمه غير ان في المصارع ووقول ليس
باسم فاعله يكون فاعله لا فعال المذكورة وانما ذكرته وان لم يلعب العلم
انما اسما لا فاعلا وانما تدل على ان الفاعل في منه ضربا والياء في منه ضربا
والواو في منه ضربا والياء في منه ضربا اسماء وكان منتهى ان منه الموقوف على
اسماء وفيه ذكر التسمية والقسم نفسا في منه ضربا و زيد ان حاربان وفيه
حاربان يعني ان الفاعل هو زيد على من يله فان حارب الفاعل المذكور حاربان
لشيء المذكور حاربان على المذكر وكذا ان حاربان حاربان ولا يجوز ان
يكون تادرب بسكون الثاء في منه ضربا كذا في منه ضربا كذا في منه ضربا
بالقاعدة الظاهرة في منه ضربا بسند ولو كانت التاء فاعله لزم حذفه عند وجوب
القاعدة الظاهرة ولا يجوز ان يكون الفاعل احد فاعلا من غير حذف او بدو
ليكون ان يكون الفاعل حاربان وهو حاربان في انه يتغير في حاله الشعب بعد

هذا هو الوجه في قوله حاربان

راية

راية حاربان وضاربين وفيه حاربان ايضا حاربان وضاربين وفيه حاربان
الضاربين في منه ضربا العوام كالفقير بان وهو يعرفون بقول زيد ان حاربان
و زيد ان يعرفون في الرخوة وان يعرفون في النصب ولم يتفوا ولم يتفوا
في الخرم والشارع واجب في منه ضربا حاربان والضارب في منه ضربا حاربان وفيه
حاربان وضاربين وفيه حاربان وضاربين وفيه حاربان وضاربين وفيه حاربان
القاعدة في منه ضربا حاربان وضاربين وفيه حاربان وضاربين وفيه حاربان
حاربان وحكم الفاعل انما لا يفعل شيئا من فعله في حاربان لان حاربان حاربان
منه وان الزيادة في فعله حاربان ومنه تشبه بان فاعله ان والنون في منه ضربا
بان فاعله حاربان فلا يحتاج في منه الضميمة الى ان الى العهد وعنه اليه ان حاربان
والاشياء في منه ضربا حاربان والاشياء في منه ضربا حاربان والاشياء في منه ضربا
فواعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون
وافعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون او فاعله انما لا يكون
استه تادرب في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
ضاربين وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين وضاربين
الشروط في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
الآن الذي هو مقتضى القياس على تسمية الحاربان بالماضي كسائر الاء وهو ايضا
ان كما الحاربان على اربعة عشر وجرا نحو حاربان في منه ضربا حاربان وفيه حاربان
تفرب حاربان في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
ويقال له اي ما صدق عليه المستقبل من نحو حاربان في منه ضربا حاربان وفيه حاربان

في حاربان

في امر من غير قصد الى ما ناقض كما مر في ادوار اداة التشبيه في المشبه بما في ذكر
في المقصود كشبهه الفرس بالحصان وتبين الصبي بفرس الفرس مما يظهر من
في مظهر اكثر منه من غير قصد الى ما ناقض كما مر في ادوار اداة التشبيه في المشبه بما في ذكر
التشابه في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
الزيد وما جازعك في التقديم المشبه به سافر في قاعة تقديم في بيان التفصيل
الاضاف في الطرفين بوجه التشبيه فانما يصدر في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
المشبه مثله الا ان زدت تشبه زيد بالاصيد قلته زيد كالاصيد بتقديم المشبه لان الفرض
من التشبيه يعود اليه وانما فيه انما لا يكون في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
بغاية القوة ونهاية الما في كمال البطش والفكر في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
يعرف في انه لا يقياس حاله المشبه به في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
مشبه بالايدي ان المذكور قد يكون مشبه بالايدي في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
فكل ان لفظ العين مشتركة بين الجارية والبارحة وغيره في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
الحال والاسقبال فان المشبه مشترك بين الحال والاسقبال في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
الماضي ووقا انما يصح الما في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
الماضي بتقديم النقصان منه يصح الما في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
بما في المثال في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
من الماضي ووقا انما يصح الما في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
في الآخر يلبس بالماضي في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان
فما في المثال في منه ضربا حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان وفيه حاربان

الماضي

من

في امر

[illegible][illegible]

٢٠

[illegible][illegible]

[illegible]

السيمان

[illegible][illegible]

بالاعتقادي

بالإنشاء على بعضه فخره فلهذا إذا كان في نفسه سائلا أو مستورا لا يمكن الإجماع
على ما يستقر زمانا وكان ما بعده محتملا فلا احتياج إلى التخييل ولا في شيء من
تقديره فخرجت وكنت البرية الخلية لأن الكثرة أصلية في كبره في الوصل لا زينة سائنة
على بلوطا في من تقليد الزيادة ثم لما أضيف إلى تخيلها كانت بالكلية أصلية في تخيل السكان
لأن البعد كانت الأبعد عن الاعراب لا اشتاع وخزلة في قبيلتين من العربات وهي المضارع وما
الاضارع وقد تقرر أن خبر في العربات كلها فلما احتيج إلى التخييل كره بما بها فخره وجرد في الاعراب
وأكثرها بالسكون الذي وجد بعض من العربات دون بعض ولأن السكون والطم
موضوع في الفعل من الكثرة في الظاهر فوض الكثر السكون أيضا ولأن وقوع اجتماع
السكنين في الكلام خبره وذا الاستقلال ولا تعال من القدر الخيرة ونايسك لعله وافر
من الأفعال المشددة والادوة وما يترتب من ماله إلى الطموح وعنده الكثرة حكم
الكثرة فقد تمت الأفعال في اعتبار اجتماع السكان والاحتياج إلى التخييل ومعلوم أن
لا يدخل الخبر في الأفعال فادست الكثرة لما عرفت من اجتماع السكان وقد ذكره وكون الكثرة
أمرية على القيمة المعاداة على ما احتجنا فانهما يقيدان التامر من مقدمه المتغير
بغايتهن أولى بأن يكون أصلا فالكثرة أصلية في تخيل السكان وانما سميت الخلية الافتتاح
بخره واصلنا اجتمعت للوصلها إلى النظرات لأن ذلك كره حيا للتخييل ثم لأن
ولم يك البرية في خلاف كتب أفرس كانا غير المضارع في مخرجها مع الزمعة ومعلوم
مخرج لأن البرية أو الشأن أو الكثرة هي من جهة العزوف كانا ضعيفا من جهة اللفظ
لأن خبره من الشأن مشبوا ضعيفا لأن كثر في باب التعتين بخبر الكثرة لم يكن
المراد من الكثرة من الكثرة فخره فلهذا إذا كان في نفسه سائلا أو مستورا لا يمكن الإجماع
على ما يستقر زمانا وكان ما بعده محتملا فلا احتياج إلى التخييل ولا في شيء من
تقديره فخرجت وكنت البرية الخلية لأن الكثرة أصلية في كبره في الوصل لا زينة سائنة
على بلوطا في من تقليد الزيادة ثم لما أضيف إلى تخيلها كانت بالكلية أصلية في تخيل السكان
لأن البعد كانت الأبعد عن الاعراب لا اشتاع وخزلة في قبيلتين من العربات وهي المضارع وما
الاضارع وقد تقرر أن خبر في العربات كلها فلما احتيج إلى التخييل كره بما بها فخره وجرد في الاعراب
وأكثرها بالسكون الذي وجد بعض من العربات دون بعض ولأن السكون والطم
موضوع في الفعل من الكثرة في الظاهر فوض الكثر السكون أيضا ولأن وقوع اجتماع
السكنين في الكلام خبره وذا الاستقلال ولا تعال من القدر الخيرة ونايسك لعله وافر
من الأفعال المشددة والادوة وما يترتب من ماله إلى الطموح وعنده الكثرة حكم
الكثرة فقد تمت الأفعال في اعتبار اجتماع السكان والاحتياج إلى التخييل ومعلوم أن
لا يدخل الخبر في الأفعال فادست الكثرة لما عرفت من اجتماع السكان وقد ذكره وكون الكثرة
أمرية على القيمة المعاداة على ما احتجنا فانهما يقيدان التامر من مقدمه المتغير
بغايتهن أولى بأن يكون أصلا فالكثرة أصلية في تخيل السكان وانما سميت الخلية الافتتاح
بخره واصلنا اجتمعت للوصلها إلى النظرات لأن ذلك كره حيا للتخييل ثم لأن
ولم يك البرية في خلاف كتب أفرس كانا غير المضارع في مخرجها مع الزمعة ومعلوم
مخرج لأن البرية أو الشأن أو الكثرة هي من جهة العزوف كانا ضعيفا من جهة اللفظ
لأن خبره من الشأن مشبوا ضعيفا لأن كثر في باب التعتين بخبر الكثرة لم يكن
المراد من الكثرة من الكثرة فخره فلهذا إذا كان في نفسه سائلا أو مستورا لا يمكن الإجماع
على ما يستقر زمانا وكان ما بعده محتملا فلا احتياج إلى التخييل ولا في شيء من
تقديره فخرجت وكنت البرية الخلية لأن الكثرة أصلية في كبره في الوصل لا زينة سائنة
على بلوطا في من تقليد الزيادة ثم لما أضيف إلى تخيلها كانت بالكلية أصلية في تخيل السكان
لأن البعد كانت الأبعد عن الاعراب لا اشتاع وخزلة في قبيلتين من العربات وهي المضارع وما
الاضارع وقد تقرر أن خبر في العربات كلها فلما احتيج إلى التخييل كره بما بها فخره وجرد في الاعراب
وأكثرها بالسكون الذي وجد بعض من العربات دون بعض ولأن السكون والطم

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible][illegible]

إذا لا يمكن حذفه فبأن الجوز لا نهى الحامل ولا حتى نون التكرار لأنهم ينطقون
المفرد ففتحت الفصل بشئ واختصم ألف الحذف وحكم النون الحظيفة من
حركات ما قبلها وحذف نون الاءاب معاً مثل حكم النون الثقيلة الاءة إلى الشان
أي ككتة لا تدخل بعد ألف الفين ألف التشبيه والياء الخ وجب فرض دخول قبل الحظيفة
في جمع المؤنثة محلاً للألف الشديدة وإني أليحى أن النون في التلايلام مرتبة الفرع على
الأصل إذا لم يجد الزيادة إلا مرة واحدة حين ادخلها في الفعل الجماع
دخل ألف وقال اضربوا فدون اجربوا وما قيل إن أصالة الثقيلة أعني عند
الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يفرع على الأصل بجميع الأحكام ثم التفتة العلوة
من قولهم تفتت أصالة الحظيفة لأن التكرار الثقيلة أكثر من التفتة سبباً
بعد من الحظيفة الزهاليس بشئ لأن أصالة الثقيلة أعني فيما وضعت لاعت
التاكيد وبذلك كان الثقيلة أفادة أكثر مما أفادة الحظيفة ولا يمكن أن ما يقع على
أصله أفادة ذلك المعنى بالنسبة إلى ما يفيد دون ذلك وأصالة الزهاليس مع تنطق
عليه وما نقل من الكوفيين فأنما هو بمعنى أن الحظيفة تخفف من المنقلبة الكثرة
برأها كما هو معتد به وبقولهم أن الفرع لا يجب أن يفرع على الأصل بجميع أحكام
صحي أو التلايلام من عدم الجواز على حقيقة وأما الأذن من عدم الجواز عليه
فساد فكأنما وبذلك كانت فتمت من نزوع المرتبة الفرع على الأصل وقوله في المنقلب
أن يقع من الحظيفة الزهاليس موقوع بما ذكرنا من معنى الأصالة وقوله لا اجتماع السا
كنين في عجمه شامل لفعل الاثنين وجماعة الأناثة وذلك لا يجوز لأن الأنا
وأكثر من الطوق الحركات فأن فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالآخر

والايجاد حقا جميعا او في حذو الايمان بما الشك بما الشك في بال واحد ومن
جميع الان لا يلزم بطلان القول واجتماع النور وفي حذو النور يلزم بطلان القول
حتى في كل النور خلا في وضعا وحدها من يتبين الجواز لا لا يجوز ان يتجا وزا
به ويجوز في ما هو الا يكون الا قوله والى الكسرة وما بعد الجوز بالاضافة بالاتفاق
لان الانسان يرتفع عنهما فعهما واحدة من غير شقة والميد غر في محو فيصير الظاني
من السكتين خلاا كمن فلو تحقق التقاء السكتين الى الصا لسكونهما وغيره
خلا في ذلك وعند بعض الكوفيين تدخل لفظة بعد الان في قياس على التسمية
بما في السكون عند ومن اعتارا بقية الفقرة كذا في قوله على ما يسكون به
الاضافة وحدها كمن للسكتين عند غيره وعليه محله في تمامه وانما يتحقق
النور وكسرة علقه اربع ايام عشرين ودية ابن ذكوان وكلاهما اس كلاً من التاكيد
تدخل في قسمه ما هو لوجوه الطلب فيما في الجاز ففي بعضهما بحسب نفس
الامر ولا على ما يطابق وبين الحق الاول والتمام وما السادس فان القسم
وان لم يكن في معنى الطلب لان الغاية لا يقع الحكم عليها ومطلوبه في معنى الطلب
الطلب جوابا وما هو قوله وانما لا تأخر في محله على التفسير وفي بعضه لا يح
الامر بل بالمشابهة في معنى الطلب نفس الامر كما هو في الطلب انما
يطالب العادة وغالب الامر هو راد وكان ذلك مقتضى التاكيد لان غير
في تحصيله والطلب لما يتوجه الى المستقبل الغير الوجود والتاكيد لا يكون الا
في المستقبل وقيل الخا صدف الزمان انما هو لاجتماع التاكيد واما الخا صم
في الزمان لما هو قوله وانما هو تحت التاكيد بما في التكلم بالية لا هو والخال

يتصرف بالبالغة التأكيد كمنه فكان موجودا أو أسكن للحا طية الأغلب الظاهر
على ضعف وقوة اختص من التأكيد في الوجود والهيبة بالتأكيد على الوقار
بعد الأمر مطلقا كما في خواصين وأخرين ولا يفرض وأخرين وتأتي التأكيد في
الاعتقدين ولا يفرض وثالثها الاستفهام نحو هل يفرض ورواها التي نحو هل يفرض
وقاسمها العرف بفتح العين وسكون الراء نحو لا يفرض فالمرجع فيه للاستفهام
دخلت على الفعل المنفي واستمع حملها على حقيقة الاستفهام لأن الخاطب يعرف عدم
البرهان للاستفهام عنه يكون طلبا إلى علمه فيقول بقرينة الحاشية الضرب على الخاطب
وطبقه من سادسها العلم بما هو أبعد من الاعتدالين والجملة القسمية اعني القسم
بأنه انشاد وجواب القسمين لا يفرض فوسايعها النفي يدخل تحت التأكيد ومنه
لا قيل لا شبهة في جعل المشابهة بالنفي في الصيغة وفي أنها غير عين وفي كونها
غيرها لا نحو لا يفرض والنهي في صيغة يطلب بها التأكيد في الفعل مثل الأمر في جميع
الوجوه التي ذكرت من كونها مشتقا من المضارع واحكام بنفي التأكيد إلا أن الأمر لكن
النهي مطلقا معرب بالاجماع من الفرضين لوجود في المضارعة في وجهي المعجزة
ما حذف فاعله لئلا يظن من الأشياء المذكورة قولهم الأمر ما حذف فاعله على
سبيل التثنية المذكورة في غير زيد فثبت زيد الأمر وحده في غير متبدي ومن التثنية
نحو يصير زيد في غير خالد زيد الأمر ومن الأمر نحو ضرب ومن النهي نحو لا يضرب
والعلم بذكرهما الكفاية بذكر المستقبل لأن صورتهما كانت صورة متعدي بذكره
عنهما أو يعلم من التثنية أن في الصورة أن يحوي لهما مثل جوله والعرض من وضيع
أى ومن وضع الجرح وإقامة الفعل مقام الفاعل أما تبين طسطة الفاعل

وأما بالرفع فمقام الرفع هو أن يكون الفعل هو المفعول به وهو المفعول
وأما الرفع فمقام الرفع هو أن يكون الفعل هو المفعول به وهو المفعول
الأنشائي المسمى بالشخصية أو المفعول به المسمى بالشخصية أو المفعول به
عنه أو بين العنصرين أو بين العنصرين أو بين العنصرين أو بين العنصرين
لشدة تركيز الفعل على الشيء لا يتصور صدق ذلك إلا عند خلق الإنسان واختصاص
الجموع بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي من معناه أو مع الجموع
غير مجعولة وبه إنشاء الفعل المفعول به والمفعول به المسمى بالشخصية أو المفعول به
المسمى بالشخصية أو المفعول به المسمى بالشخصية أو المفعول به المسمى بالشخصية
وقيل الماضي صيغة الفعل بعد حذف الفاعل أو دلوم بفعل اللبنة المفعول به المفعول
لقيام مقام الرفع بالفاعل وإنما أخيرت هذه الصيغة لكونها الثقيلة وكون
السبب للفاعل كونه أقل استعمالاً وتأنيقاً الثاني في الجموع المفعول به المفعول
سائر الأوزان كونه غريباً في الأفعال إذا فعل من ضرورة معناه ما يفهم من
خلف من ذلك الحيزان في الحقيقة الأولى وفيه الترتيب في الأفعال المفعول به المفعول
الأسماء ولو كسر الأول وضع السجدة من هذه الأفعال لأن المفعول به المفعول
أشقل من الصانع الأول طلب ثقل بعد حذفه بخلاف من ثقل من أجل أن صيغة
فعل في مفعول لا يجزئها منه الصيغة كقولهم أصلاً في كلام العرب الأصغر فعل الواو
وكسر العين ويومعزل الجبل وقيل بالضم وكسر الهمزة ويومعزل ثقله ابن العرب
ولم تكن هذه الصيغة مفعولة لمشاغلة كلامهم ولما لم يجرى في المستقبل على الفعل
بضم حرف المضارعة وفيه ما قبل الآخر لأن هذه الصيغة أعني بفعل مثل فعل بضم الفاء

[illegible][illegible]

يكون خاضعا له وفي بعض قوائمهم المتعاقبات كانت تلك الزيادة أو نقصا حلقا أو لغويا
 نظير المتعاقبات على العاقل وقد يقع المد في بعض هذه الأوضاع فيدخل فيه نحو مؤمن مؤمنة
 وكافرة كافئة وأيام ومما ذكره في ضمير وعالي السكون تحت اللفظة المشبهة
 أن وضعها على الطاء في المخدوش والاختراش أن قصد بالمد وشدة المد إلى صيغة
 ضم القاعد فيقال في صحتن الآن أو غدا أو كذا كذا فعل التفضيل لأن معناه
 ليس بتعديا بل الزيادة كالصفة المشبهة بغير كبر وأكرم شخصين لثقتك لكرم وزادته
 لأنها محدث وصحة ضم القاعد من هذه المضارع لما سبقها من التثنية من ثم الفاعل
 والمضارع للأخوة وقد وقع صفة للتكثرة وغيره من الشارات التي ذكرها وأعمال
 المصدر المرفوع إلا على الفاعل وصيغة أن ضم الفاعل من الثالث إلى الجمع
 ثان أو غير على وزن فاعل غالبا أو قد يفتح على وزن فاعل كبصيرة وفعل كرحيم والفا
 ترك هذا التقيد بناء على أن السند كرسن في الوزنين وحذف عنه ما لا يقبل أن يقرأ
 شتا يتوهم من قول الأرنست قبل فاعل الألف المرفوع بينهما وبين الماضى وحقق
 الألف بالزيادة من بين سائر الحروف المدد فطفا من الفاء والعين لأن الأواحل
 في الأولى يصير من اسم الفاعل مشابها للثلاث على تقدير فتح الألف الذي هو الأصل فطفا
 غير آخر وأخرى وأعلم على تقدير الضم كونه ثقل يلحق بالألف الوقف
 وبالثلاث المرفوعة مثل يعلم ويلزم النزول من الضم إلى الكسرة في مثل يغرب وعلم
 تقدير الكسر يلحق بالألف مثل يغرب ويعلم ويلزم المد في الكسرة إلى الضمة في
 مثل يفر ولا مجال لابقاء على السكون وإن الأواحل في الآخر يصير مشابها لتثنية
 الماضى كذا كرسن الفاء المفروزة وكرسن من عين المضارع فيما لم يكن مكسورا أو علم

حكمه كان مكنوناً أو بغيره لا يتقدم على الفعل المكنون لأن اسم الفاعل لا يتقدم
 المكنون اسم الفاعل المكنون لقب حركة الاعراب على حركة الهمزة على طريق الالتصاق
 المشابهة فيصور تارة لا يتقدم نصب عن المضارع المضاف منه فيمكن نصب
 الجملة على ما كان منصوباً بغيره يكون كل منصوب ما يصير مثلهما ماضياً المفعول وكان
 التزام الزيادة لا بعد حذف علامة استقبال الدفوع الالتيلى بالماضي وإن كان من غير
 هذا الجواب فلو اختاروا هذه المشابهة لم يوافقوا فيما فرقتهم وتقدم الهمزة
 لم يكن مضى وما أتبعه الما كان مضى وما يتقبل اسم الفاعل وتقدم الهمزة لم يكن
 مكنوناً لا يتابع أيضاً اسم تقدير النصب يلزم الالتيلى بامر باب المفاعلة
 ولكن البقي اسم الفاعل هو ذلك الالتيلى للضرورة واختيار الالتيلى أو في
 من اختيار المقتضى لأن الفعل يسامى عنه كل مباحة وتقدم وقيل اختيار الالتيلى
 بالامر أو في من اختيار الالتيلى بالماضي لأن الأمر ما خوف من المستقبل والفاعل شابه
 بل اسم الفاعل ما خوف من المستقبل أيضاً على ما ذكره المصنف ولزمه المشابهة أخيراً
 القادماً في الصيغة وبوجه الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لا يوافق قام به الفعل
 لفظاً لا معنى وتقدم وتوالت أن اسم الفاعل المذكور ليس مشتقاً من فعل لا يتقدم
 قام به فعل على معنى التوجه قولنا ففعل فمفعول الفعل التفضيل كما يقوم الفعل لمن
 شئنا لا يقوم به الزيادة أيضاً وباقى العيد فظاهر ولم يتقدم تعريفه أو تعريف
 التفضيل تعريفه من تعريف اسم الفاعل مع عدمه بل بغيره الفاعل من
 اسم الفاعل ولذلك لا يرفع في المشتقات من المصدر وأوردنا في فصل اسم الفاعل
 وأما قوله ما عياناً صفة اسم الفاعل من غير المثال في لأنها محسوسة بالمشاهدة على

والهمزة المقتضية

[illegible]

چند

١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦

[illegible][illegible]

تاریخ

[illegible]

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]

1

أما في حكماني الرباعية او مفتوحة كما في الخماسية والستاسية فالوجه ان يفتح
اوليها فاعلم ان الضم من الفعل للمفردة التي هي اسم الفاعل ومن الضم المفعول او المفعول
لأسماء المكان من الثلاث في الجود والكور والعين وهو سبب الضم على حقيقة
المفعول والضم ليس سبب ما قبله الا ان كان من سبب ما يقع عليه فاعلم ان الضم
موقوف على ما قبله كما قبله الا ان كان من الضم لا يابس على ما قبله فاعلم ان الضم
على المكسرة نحو ضاربة اذا كانا مقصورا فاعلم ان الضم على التانيث كضاربة
ومكسرة مع ان اسم الفاعل مجرور وقوله لا انا ما قبله فاعلم ان التانيث صار بمنزلة وسط
الكلمة بانفعال التانيث والاعراب لا يجر في الوسط فيقليل البناء للبناء على الحركات
كما في آخر الكلمة في اتصال قولنا التانيث نحو اذبحوا واتصل باباء السبعة نحو فمرك
بمنزلة وسط الكلمة فحينئذ علم على الوجه ان الالف في البناء السكون لهوض
البناء وبين على الفعل الحق **قصيدة في علم المفعول** سلم اسم المفعول مع
ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المفعول المفعول به يقال لضعف الفاعل
او وقت عليه كمن حذف حرف الفاعل الضمير فوعا فاعلم ان الجار والمجرور كانا على
ما لم يسم فاعلم وهو اسم جنس من المفعول المقصود شق فصار خرج للمعاني الى الاستفهام
من يفعل اي من المضارع مبتدأ للمفعول في فتح اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل
لنفضيل الفاعل وسمى بالزمان والمكان والآلة وانما استعمل من المضارع ووه
على شاعلا اسم الفاعل لواحدا تينهما وقوله ان وقع على الفعل او من يجر
الواقع عليه وحدث فربا هو موجود وعلمت علم ثم جازوه وهو علم في علم الفعل
بمعنى المفعول نحو اعلموا العلم لان شقوا من الفعل مبتدأ للمفعول كمن لا يشرع

[illegible][illegible][illegible]

المضامير

وغير بعيد من القدر الكيفي فهو العمل المذكور في العلم مع اتباع في القضا
وبعض العين قبل الموجه بها ومع اتباع في الكثرة من باب يقين ولا يجوز الا
بالاقتناع في غير احدى وعقدنا ومعددة وتكون معدة في علم الحقيقة
في العلم الموصول المتصل لان سكوت الثاني فيها لا يترتب له سبب لان هو العلم الموصول
الذي هو كالمدة من الحكم بخلاف امدته ولين وان سكوتنا عارض لان سببها وهو العلم
وان اصله قد وجد كذا في غير امدته وفي لمدة في علم الاصل المتعلق في
دفع العارض ونظير كون امدته وعقدنا في كذا تارة ومدة في قولنا ونقول في الامر
المضارع بالثبوت التعلق من دفع الدال امدته من بعضهما ويجوز ان يكون الكشف
بالعلم لا بمجرد ويجوز ان يكون الكشف بمجرد امدته ونقول بالثبوت التعلق من
بقي الدال من بعضهما ويجوز ان يكون الكشف بالعلم ليس العلم من امدته
ما دامت الا في بعض كذا في الثانية وتلك الفعلية معدة ولين في معرفة العلم
وتلك الزمان وليس العلم من بعض العين اصله معدة او في بعض كذا في العلم
في الثانية وتلك الا في بعض كذا في العلم الاول اصله معدة والجواب من الثانية في اصله معدة
الا في الثانية في بعض كذا في العلم من المضارع في اصله معدة نقلت حركة الاولى وادخلت الثاني
وغير الاعمال جواز اعم من الوجوب او في قولنا ان العلم بالماضي بامدته من
تعلق في حيز العلم وانما تعلق مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قبلت
من الزمان مقاربة في الحيز ومساعدة في الصفات فتعلق بها في المقابلة ما وافقت
لصحتها واور على ترتيب التعلق اشتباها فقال نحو الخذ فهو أي الاعمال الخذ شاذ اذا
كان من الخذ لان اصله في الخذ فتعلق اليمين في كذا وكذا واكتسب ما قبله فقلت

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فأبدن عليه لأن ما قبلها ممكن لا يقبل نقله من مكانه اليه فحققت بينه وبين من تحت أي مكان
وكون ما قبلها ثابت الموضع على غير ما بين من تحت كل الأفعال والأشياء والحق
فيها قلب لثبوتها في الموضع عينها في الموضع بسبب كونها حصول أصل التوقف
فإنما هو التوقف في جميع أحوال ما قبلها سواء حاصل من ضرب الكثرة في التوقف فحق أن
القول ويشهد ورؤس وجون وشيل وسوس وبين وميث وسهرتون ففي بعض
الأحوال كل ما في الموضع جعلها بين الأفعال كانت مفتوحة وما قبلها ممكن
أو مضروباً فإنها لا تثبت به بل جعل أو لا كان ما قبلها مضروباً أو جعل ياء أن
كان ما قبلها ممكن أو محصور فيها كان ما قبلها ممكن أو أصله ممكن وجون فيما كان
ما قبلها مضروباً أصله مؤن لأن التوقف كالسكون في اللفظ والضعف فنقلت الهمزة
المفتوحة كما نقلت في حال السكون فالقول في القلب الهمزة في حال الفاعل وميزة أن
همزة سؤال مفتوحة ضعيفة ليست قلنا فتحة أي فتحة همزة سؤال كخفي المضاف
فصار قوية بفتحة ما قبلها لأن التي يتوقف عن فتحها كالأفعال المرفوعة والأفعال
بقالب الهمزة الفاعل ممكن أن يكون ما قبلها مفتوحة مثلاً وهو بعض من حيث
وصدوره من حيث جملة الفعل عشية فإدعى فاعله الأفعال المرفوعة وهو الظاهر
للفرد فانه يجوز أن يحسن في أصله المرفوع بل عبد الملك وسليمان بن عبد الملك
راحت في بيت الباء في جملة للتعدية والفعل فاعله راحت عشية
أي بعد الظهري راحت فإدعى من التمر جماعة الخاطئين فإذ ساد
خفي حرف النداء في جملة المرفوعة فاعله الأفعال وهو دعاء عليه يريد أن
ابن السلطان فمرزوك الملك كرا فاعتبره لا يورك كرفه ولا تتعوبه والتألف

[illegible][illegible]

هو الف في صد
الف لام هو الاح
شمل

[illegible]

لأن الأية في الخبر البتة وكل ما عداه غلط فتم نقله فتم جعله الفاعلة للمكون فيه
تقلب وتغير فلهذا يترجم الخبر الضعيف أيضا إلى كافي النقل والادغام وهو
أنه في كل الضعيف في الادغام التثنية والثانية والواو الثانية ولم يكرها النفاة
في كبر الأية الذي هو في المثاليين وفي النقل مثلا الأية الأولى والواو الأولى قلنا
الأية الثانية وكذا الواو الثانية أصليهما من حق أصلي فلا يكون ضعيفة
كأية جمل كما لا يكون بآية جمل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا أو أو حوتة
هذه إذا كان ما قبل الهمزة حرفا حيا أو أو أو آية وإن كان ما قبلها الفا
جعل الالف الذي هو الهمزة بين عين المشروطة لا لمجال لغير المشروطة
سكون ما قبل الهمزة والمثلين بين عين في هذه الصورة لأن الالف لا يقبل
الحركة حتى تحذف الهمزة بنقلها إلى ما قبلها أو لتقبل الادغام أيضا حتى تقلب
الفاو ويقيم الالف في الالف فتقنن بين عين نحو سارة الهمزة الأصلية وتائل
في المبدئية هذه إذا كانت الهمزة واحدة في كلمة وإذا اجتمع الهمزتان في
كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفاعلة بسبيل الوجوب
للمناسبة نحو أخذ التفصيل اهله حذائق وأهم المصنف الشهية اهله
لأنهم كاسم فلهذا يذهب إلى الأولى بدليل النظر وعدم الانفراف ثم استغنى من
الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية الفاو وجوبا وبها والالف
لفظ آية بقوله الآف آية فان أصلها آية مجتمعة مع آية مع آية مع آية مع آية
الاعلان والادغام فقدم الاعلان بأن جعلت بينهما الثانية الفاعلة على مقتضى
الغرض فصلا آية كما جعلت في أخذ وبعد ما تم امر الاعلان فقدم في الأقسام

فقدت حكمة الميم الاولى لعدم الحمل فقلنا بالالف لا يقبلها فاعربت في الظاهر
فاجتمعوا فكانت الالف والميم المدغمه ولم يحذف الالف لانها لم تكن في المقام
والتشديد وانما يغنى والتخفيف لم يجعل الالف ياء متحركة بحكم جنسها
ولما اجتمعوا الساكنين ولم يجعل واو التقليل فصار ايماء بالياء وبعضهم قد رواه
بالاه غام فقلوا الهمزة حرفا موقفا كتحريك الياء تخفيفا ولم يجعلوا كين
نيين اما العرو من حركتها واتا لان في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه المحو بين
الهمزة وبين الهمس وعند البصريين الالف انما ذكره المصنف اقرب الى
القياس وعند الكوفيين لا تقلب ياءهمز بالالف حتى لا يميز اجتماع الساكنين بعد
الواو والميم من قبلها ياء دفعه او في عندهم ايماء الكفر البصريين
الحققتين والواو غام فان قيل اجتماع الساكنين في حدة جازية فلا يجوز ايماء
بعد القلب والواو غام عند البصريين حتى احتاجوا الى القلب بالالف ياء قلنا الالف غامه
ليست بمدة لان المدة يوالف الف المقلوبة من شيء او المقلوبة من واو او ياء
والالف في ايماء ليست كذلك فكيف يكون اجتماع الساكنين في حدة المقلوب
لما كان لا يؤخذ اجتماع الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين الهمزتين في كل
مسورة قلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركتها من قبلها نحو ايه اهل اسر
من الاسر واذا كانت اوليها مسورة قلب الثانية الساكنة واو او الياء نحو
او اشر اهد او من الاشر وهو الاختيار وما تأكل ومرفشاة لان اصلها اكل
او اهد او القيسين المذكور يقتضيان قلب الهمزة الثانية واو او يقال
او اكل او فة او فة لانهم حذفوا الهمزة الاولى منها لكانت الالف غامه

[illegible]

الأستاذ

لا يعتد بغير الحذف الناقص ويطلق لذلك المسمى بغير الجوف على الجوف خلق جوفاء
 وهو كالجوف من حرف الصخر أو وقوع حرف العلة جوفاً والفتحة والفتحة
 بصيرورة عائلته وحرف في الكلمة الضمى الجوفية يسمى بغير الفتحة متصلاً به
 وما كان المتصل مقدماً عليه وسكاناً متعدياً وصيرورة عائلته أحرف وإن كان
 الخاطب ينادي بذلك كالحرف فانه وإن كان حملته إلا أن الصرفين يسمى الفتح
 المتكلم لشدة اتصال الضمى بالحرف فالضمة خصوصاً المتصل بحرف من حروف
 وهوى الجوف في من ثلثة ابواب بالفتح من به ثم يقول قال يقول ومن به
 ضرب ثوباً يعبر ومن به علم حرفاً في حرف وأما به حش في حرف من الألف يطول
 وكذلك بعينه قال بعض المفتون أصلاً صابطاً مثلاً قوله به الألف
 أما متعلق بقوله مثلاً يكون في قولنا شاملاً لأنواع الألف وإما متعلق
 بقوله قال فيكون التقدير قال بعض المفتين في حق به الألف أصلاً مثلاً
 جميع أنواع الألف في حرف صلة الشئول لأنه لا صلة قال عليها وإما صفة يدرج
 لأصلها تحت أي يحصل جميع الحركات والأحكام المتعلقة بالألف منها من ذكر
 الأصل وهوى ذلك الأصل قوله من الألف في حرف العلة حال كون حرف الفاء الذي
 وقوف في الابتداء فانه ليس قبله شيء حتى يدخل في ثلثة عشر حركاً وأما الفاء التي لم
 يقف في الابتداء فهو داخل فيها في ثلثة عشر حركاً ومنها التي يتصور في ثلثة عشر حركاً لأن
 الشان يتصوره حرف العلة التي هي في الابتداء أربعة أحوال الحركات الثلاث
 والكون ويتصور فيما قبلها أيضاً كما يتصوره حرف العلة كذلك مثل ما
 يتصوره حرف العلة من الحركات الثلاث والكون فاضرب الأربعة الأولى التي

اغذوت جان

وَصَدَّقَهُمْ كَمَا نَالُوا أَحَدَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ فَيَقُولُ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا أَنْ يَسْأَلَ عَنْ قَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
الطَّائِفَةِ مِنْ قِبَلِهِ مِنَ الْعَيْنِ وَيَعْلَمُ أَنَّ غَايَةَ إِسْرَائِيلَ وَأَنَّ أَوَّلَ كَلِمَةٍ أَهْلُ الْبَيْتِ أَهْلُ الْبَيْتِ
فَلَيْسَ الْوَأْيَاءُ وَالْأَكْنَافُ سَائِرُ وَمَا قِيلَ مَفْتُوحًا تَابِعًا لِلْعَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ
وَلَوْ أَنَّ الْبَيْتَ الْكَبِيرَ وَمَا كُنْزُهُمْ تَعَالَى كَرَمٌ وَكَثْرَةُ نِعَمًا لَأَكْرَمَ وَكَثْرَةُ نِعَمًا لَأَكْرَمَ وَكَثْرَةُ نِعَمًا لَأَكْرَمَ
الْبَيْتُ وَمَا وَفَّقَهُ النَّاسُ بِكَ مَعَهُ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيَعْلَمُ كَوْنُهُ إِذَا صَلَّاهُ كَوْنُهُ بِالْوَأْيَاءِ
لَا تَمَاضِي مِنْهُ الْكُلُّ مِمَّا يَكُونُ مَصْدَرًا لِيَكُونَ مَعَ كَوْنِ الْوَأْيَاءِ وَنَفْسِهِ تَابِعًا لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
إِذَا كُنْتَ كَلِمَةً لَأَهْلُ الْبَيْتِ إِذَا صَلَّاهُ أَهْلُ لَفْظِ الْكَبِيرِ كَوْنُهُ تَابِعًا لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
الْبَيْتِ الْوَأْيَاءُ وَنَفْسِهِ أَحَدُهُمَا يَكُونُ وَقِيلَ الْوَأْيَاءُ فَادْعُ الْبَيْتَ
فِي الْبَيْتِ فَصَارَ كَوْنُهُ نَفْسِهِ كَمَا دَعَتْ فَمَاتَ أَهْلُ بَيْتِهِ عِدَّةً مِنْ فِعْلٍ قِيلَ الْوَأْيَاءُ
لَمَّا تَمَّ دَعْوُ الْبَيْتِ فِي الْبَيْتِ فَصَارَ مَيْتَ ثُمَّ خَفِيَ الْبَيْتَ الشَّامِيَّةَ الْمَحْكُومَةَ لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
الْفِعْلُ لِأَنَّهَا تَابِعَتْ بِالْقَلْبِ مِنَ الْوَأْيَاءِ ثُمَّ مَاتَ مِنْهُ الْبَيْتُ الْخَلْفِي بِالْحَذَفِ لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
بِالنَّفْسِ فَصَارَ كَوْنُهُ كَمَا خَفِيَ تَكَرَّرَ الْبَيْتَ فِي مَيْتَ أَهْلِهِمْ لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
كَثْرَةُ دَوْنِ الْحَيَّةِ مَعَ النَّفْسِ وَمَا لَمْ يَزَلْ يَدْعُو مَيْتَ لَهْمُ هَذِهِ الْعَلَّةِ فِيهِ وَالْمَصْدَرُ
كَيْفَ كَانَ مَعْنَى أَعْلَمَ بِالْخِلَافِ الْوَأْيَاءِ فِي كَلَامِهِمْ فَقَوْلُهُ الْوَأْيَاءُ كَمَا خَفِيَ مَعْنَى قَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَفْسِهِ
الْبَيْتِ مِنْهُ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ يَحْدُثُ الْعَيْنَ بِدَلِيلِ عَوْدِهِ إِلَى قَوْلِهِ
حَتَّى يَعُودَ (وَالْوَأْيَاءُ كَيْفَ كَانَ) وَوَجْعًا لِقَوْلِهِ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ لَيْسَ بِهِ دَلِيلٌ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى قَوْلِهِ
وَاحِدَةً وَيُحْيِي كَمَا كُنْتَ سَابِقًا قَالِ الشَّاعِرُ كَمَا كُنْتَ وَأَنْ يَكُونَ كَمَا كُنْتَ أَيْ لِقَوْلِهِ خَفِيَ
وَقِيلَ لِي قَالِ الْوَأْيَاءُ أَهْلُ الْبَيْتِ أَهْلُ الْبَيْتِ كَوْنُهُ بِجَمْعِ الْكَافِ عَلَى وَجْهِ شَرْوَيْتَ
وَبِهِ الطَّبَعُ ثُمَّ فُتِحَ الْكَافُ إِسْرَائِيلَ ثُمَّ مَاتَ أَعْلَمَ فَتَحَتْ لِقَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَأْيَاءُ كَمَا

أما المدح في العلة من الحركات الثلاث والسكون في الأربع فالتأنيب التي هي أعدل
ما قيل في مدح العلة من الحركات الثلاث والسكون حيث يحصل كثر مدح وجوابه
أنه من حركة العلة الساكنة التي فوقها أي قبلها مكان ما قبل اللفظ فوقها ساكن العلة
التي هي الأربع فمدحها كثر مدح وجوابه الأربع منها حاصل إذا كان ما قبلها أي ما قبل
مدح العلة مفتوحا و مدح العلة مع أحدا لحواله الأربع نحو قول الله عز وجل
وَعَفُوْهُ وَهُوَ رَءُوْفٌ وَلَا تَعْلُ الْعُقُوْرَةُ الْأَوَّلُ وهي مكان مدح العلة في مكانها وما قبلها
مفتوحا نحو قول الله عز وجل لَا تَرَوْهُ الْعَيْنُ وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقْنُنَّ عَلَى صُفْحَةٍ مِّنَ السَّمَاءِ
مِنْ جُحْشٍ حَرِكَةً مَا قَبْلُهَا فجميع الاوقات التي هي عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها
اعني الحركة بعد اللفظ لما ذكره في الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان منصوبا
اعرف في مدح عطف الانفاق واما الابتداء بالساكن القامات اعرف في مدح التقيد
جوده قوم ولا يكون الحركات ابعاض المصوتات لما ذكره في العلم فلي لا يكون
الابتداء بالمفتوح يمكن الابتداء ببعضها ويمكن لا ابتداء بالقامات الساكن
فيجوز ان يقدم القامات الساكن على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على اللفظ ولا
يلزم الابتداء بالساكن المتعطف انما يجوز ان اصله جواز ان قبله الواوياء ويؤثر
اصل في قبله الياء واذا اذا الفتح ما قبلها أي الاوقات انما ما قبلها ما قبلها
يحل جده حركة ما قبلها تحفة العلة والسكون يعني ان القلب اغايه للتحفيف
واذا كان مدح العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا فالحفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب
وعند بعضه يجوز القلب نحو ان نظرا الى العلة المفتضية وقصة التي زيادة
التحفيف وقد جاء ثبت ان في قبله أي في ضمن الكسر فتدبر حاصلة أي في

[illegible]

249

وجعلنا الاجتهاد في هذا الحكم التفرقة بين العلم والاعتقاد في حق الله تعالى
فجعل العلم في حق الله والاعتقاد في حق غيره من اهل العلم والاعتقاد
على ما يقع بغير العلم ولا يكون في العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم
والاعتقاد على ما يقع في العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم والاعتقاد
اذ هو محال بالحكمة والى التاكيد بقوله ولا يلزم في حق الله تعالى مضاعف العقل
لأنه هو المظهر اذ هو موقوف على التاكيد بقوله لا يلزم للعلم على امر اذ هو موقوف على
علمه في العلم والاعتقاد لا يلزم في العلم والاعتقاد اذ هو متعلق بنفس الحكمة وذاها
وباقية ما يتعلق بحكمة نفس في العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم والاعتقاد
مصلحة وانما متعلق بعلم الحكمة قدم وجعل موقوف على العلم والاعتقاد على ما يقع
الشروط على الثالث لان كل حال كونه نفس في العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم
واعتقاد ما قبلها وحاله نفسا مقدم على حاله وايضا مقدم على وجوده لان قوله غير
وان كانت العلة وحسب الظاهر الثالثة المرام من التخصيص على علمه الى انشاء الله تعالى
وقدم الثالث على الرابع حاله بالعلم المعنا بالاشارة الاولى مقدم على العلم والاعتقاد على ما يقع
الاربع الاول على الشئ الآخرة فان الاربع الاول متعلق بالعلم والاعتقاد على ما يقع في العلم
والشئ الآخرة متعلق بترتيب الفساد وترتيب فناء العلم على العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم
والاول مقدم على العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم والاعتقاد على ما يقع في العلم والاعتقاد
فساد في غيره وقدم التاكيد على التاكيد لان في الغير مقدم على علمه في العلم والاعتقاد على ما يقع
وذكرنا شرط التاكيد في حق الله تعالى لان كل كونه متعلقا يكون الحكمة لازمة غير مضافة
وتقدمت بالعدل الى المصداق والى غير النظمين الاولين تنبيه على تفاوت الحال بينهما

وبين فريحا بالاجور والعربية وبالنسبة لفظ الخلية ونحوه في قوله ولا يعلم
عليها الا نطق بغيرها ومنه ان يكون اجل ان الثالثة الاخيرة تقول ان تحقق
الشرط الثالثة المذكورة فيقول افعال قول ونحوه ايا علمه وان لم تكن افعال
يترتب عليها الفاعل وهو الشرط المذكورة في غير ظاهر الاشياء فيقول وتقول وتقول
ففي رتبة سابقة الاول المتابعة في غير ما لا فيل لا في غير الا ان قدما اسما في قوله
السؤال المقدرة واعيانا لثبته في مقتضى تحقق الاعمال واصل ما يارو افعال متبعا
لواحدة فيخرج اذا ووجد افعال كماله وتقول مثل قيام افعال تمام الفعل اعني قام وهو
ففاعل كماله وتقول مثل سباط اعلمه ايا متبعا لاداء واحدة وسوط ولذا قال تعالى
واحدة ولم يقل متبعا لاداءه كما قال في بيان واحدة لم يقل بل كان في حكمه ما اعل ^{باب}
وهل كره وادسوط وان نقل الا انها متباعدة بالحد واداءه كونها متباعدة في كماله والقدار
ففاعل كماله سوط فاعل المتباعدة بما اعل اعني قبله افعال التي هي واداءه وقيام
وسيط وان لم تكن افعالا ولا علمه وان افعال وقتها لوزن نقل الى الفعل اذ معنى قوله والى
زاد افعال ولا علمه وزن فعل المتابعة لثبوت الاشياء التي هي واداءه وسوط واعلم ان
هذه الاشياء التي اعلمت بالمتابعة وان لم تكن من الثلاثة الاخيرة التي لم تترد لان جزمه فاعلا
لها الشرط المذكورة الا انها ما ناسبها في كون حرف العلم وما قبله متعين وكذا
قوله لهر ولا يعلم عطف على قوله لم يعلم في قوله ولا يعلم في قوله لهر ومن اجل ان
الثلاثة الاخيرة المتأخر ادا وجدت الشرط المذكورة ايقع لا يعلم في المحل جمع على ما ذكر
والثاني جمع المتعين وجزمه وهو على رتبة العلم على علمه في نشاطه وهو صرح في علمه في رتبة
المدينة لا يتقاع الشرط الا وهو واداءه من ان استغناء الامر الا علمه كون حرف

[illegible]

من عطف شيئا في تنبيه عطف شيئا إذا انضمت إلى تنبيه المؤنث حالة المنصب أي
 إلى باب المنكح قلته رابعاً رتبته في باب الماء الأولى من قبله عن الواو التي هي في
 الفعل والثانية لام الفعل والثالثة من قبله عن الف الثانية والرابعة علامة التنصب
 ولما تساوى الأضافة إلى باب المنكح ادخلت الأولى والثانية المفتوحة والرابعة في
 المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المقعول مطوون أصل مطوون وأعل كاعلا لمرتبة
 الموضوع مطوون أصل مطوون أعل كاعلا لمرتبة والألثة مطوون أصل مطوون أعل كاعلا لمرتبة
 مرتبة الجوهري مطوون أصل مطوون أعل كاعلا لمرتبة وحكم لام هذه الأشياء أي الفاعل
 والمفعول والموضوع والآلة ومجرى الماينة ومجرى المضارع من اللقيط المقرون للمك
 لام الناقصة كما أشرف عليه وحكم عين طوس في عدم الاعلال في الكلمة التي
 اجتمع فيها اعل لان بتقدير اعل ليا اء اعل ان الحكم بقطا ومطوون ومطوون ومطوون
 ومطوون وفي الحكم التي لم يجتمع فيها الاعل لان يكون حكماً بآء حكم العين ايضاً أي
 كالتي اجتمع فيها اعل لان حكم عين طوس في عدم الاعل للمتابعة نحو طوبا

من كتب في شرح
 اهداي
 من كتب في شرح
 ١٣٧٧

فان لو اعل لو اجتمع عين طوبا لم يلزم اجتماع الاعل لئ
 الا انه لا يعقل شيئا لظهور وطا وان وطوس مجموع
 طوس فان لو اعل الواو فيها بقلب الف
 او باسكانها الثقيل الكسرة عليها لم
 يلزم اجتماع الاعل لئ الا
 انه لا يعقل شيئا
 على طوس ثلث

في باب المنكح
 في باب المنكح
 في باب المنكح